مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.15

الأوضاع الاقتصادية والمالية في إنكلترا خلال عهد الملكية المطلقة (1603 - 1642)

ايمن صبار سالم ، أ.د. سرمد عكيدي فتحي
قسم التاريخ/ كلية التربية، الجامعة العراقية

مستخلص:

تناول البحث الأوضاع الاقتصادية والمالية في إنكلترا خلال عهد الملكية المطلقة بين عامي 1603 و1642، وهي مرحلة حكم أسرة ستيوارت التي بدأت بجيمس الأول ثم شارل الأول، وقد اتسمت هذه المرحلة بأزمة مالية واضحة نتيجة تراكم الديون، وارتفاع نفقات البلاط والحروب، وضعف الموارد التقليدية للتاج، حاول الملوك معالجة العجز المالي بوسائل متعددة من دون موافقة البرلمان، وقد أثارت هذه السياسات اعتراض البرلمان والطبقات المالكة والتجارية، لأنها عُدت تجاوزًا للحقوق الدستورية ومساسًا بمبدأ الموافقة البرلمانية على الضرائب. كما انعكست الأزمة على المجتمع من خلال ارتفاع الأعباء المالية وتزايد السخط العام. لذلك لم تكن المشكلة الاقتصادية مجرد نقص في الإيرادات، بل تحولت إلى أزمة سياسية ودستورية عميقة بين الملك والبرلمان.

الكلمات المفتاحية: الملكية المطلقة، جيمس الأول، الاقتصادية، المالية، آل ستيوارت.

Economic and Financial Conditions During the Absolute Monarchy (1603-1642)

Ayman Sabbar Salem , Prof. Dr. Sarmad Akidi Fathi
Department of History, College of Education, AL-Iraqi University

Abstract:

This research examines the economic and financial conditions in England during the absolute monarchy between 1603 and 1642, the reign of the Stuart dynasty, beginning with James I and continuing with Charles I. This period was characterized by a clear financial crisis resulting from the accumulation of debt, increased court and war expenditures, and the depletion of the Crown's traditional resources. The monarchs attempted to address the financial deficit through various means without parliamentary approval. These policies provoked objections from Parliament and the landed and merchant classes, as they were considered a violation of constitutional rights and an infringement on the principle of parliamentary approval of taxes. The crisis also impacted society through increased financial burdens and growing public discontent. Therefore, the economic problem was not merely a lack of revenue, but rather a profound political and constitutional crisis between the monarch and Parliament.

Keywords: Absolute Monarchy, James I, Economic, Financial, Stuart.

المقدمة:

تُعد دراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الملكية المطلقة بين عامي 1603 و1642 من الموضوعات المهمة لفهم طبيعة التحولات السياسية التي شهدتها إنكلترا في النصف الأول من القرن السابع عشر، فقد جاءت هذه المرحلة بعد وفاة الملكة إليزابيث الأولى وانتقال العرش إلى أسرة ستيوارت، حيث تولى جيمس الأول الحكم، ثم خلفه ابنه شارل الأول، وقد حملت هذه المرحلة معها مشكلات مالية متراكمة، كان من أبرزها عجز موارد التاج عن تغطية نفقات الدولة والبلاط، وتراجع فاعلية النظام الضريبي القديم، وازدياد الحاجة إلى الأموال بسبب السياسة الخارجية والحروب.

لم تكن الأزمة المالية في هذه الفترة أزمة حسابات أو موازنة فحسب، بل كانت مرتبطة بطبيعة الحكم وعلاقة الملك بالبرلمان، فالملوك الستيوارتيون حاولوا تأكيد سلطتهم المطلقة، ورأوا أن لهم حقًا واسعًا في إدارة شؤون الدولة وجمع المال، بينما تمسك البرلمان بحقه التقليدي في الموافقة على الضرائب، ومن هنا تحولت المسألة المالية إلى قضية سياسية ودستورية، إذ أصبح الخلاف حول الضرائب والرسوم والاحتكارات تعبيرًا عن صراع أعمق بين الحكم المطلق ومبدأ المشاركة البرلمانية.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يوضح كيف أسهمت العوامل الاقتصادية والمالية في إضعاف السلطة الملكية، وكيف أدت السياسات المالية غير المقبولة شعبيًا وبرلمانيًا إلى زيادة التوتر الداخلي، كما يهدف البحث إلى بيان مصادر دخل الدولة، وأوجه الإنفاق، وأسباب العجز المالي، والوسائل التي لجأت إليها الملكية لمعالجة الأزمة، ثم أثر ذلك كله في اندلاع الصراع بين الملك والبرلمان سنة 1642.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى محورين رئيسين، تناول المحور الأول الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الملك جيمس الأول، مع بيان طبيعة الأزمة المالية وأبرز موارد الدولة ووسائل التاج في معالجة العجز المالي، في حين خُصص المحور الثاني لدراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الملك شارل الأول، وما رافقها من سياسات مالية استثنائية أسهمت في تصاعد الصراع بين الملك والبرلمان حتى اندلاع الحرب الأهلية سنة 1642.

الأوضاع الاقتصادية والمالية في انكلترا خلال عهد الملكية المطلقة (1603 - 1642)

أولاً: الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد جيمس الأول:

تميزت السنوات الأولى من حكم الملك جيمس الأول (James I) [1] بازدهار اقتصادي نسبي في

(1) جيمس الأول (James I): ولد عام 1566، في إدنبرة ونشأ في بيئة سياسية مضطربة بعد تنازل والدته ماري ستيوارت عن العرش، مما أثر في تكوينه الفكري والسياسي، عُدَّ من أبرز ملوك أوروبا في العصر الحديث المبكر، إذ حكم اسكتلندا باسم جيمس السادس، ثم أصبح ملك إنجلترا بعد اتحاد التاجين عام 1603، ومن أهم أعماله دعمه لترجمة نسخة الملك جيمس من الكتاب المقدس عام 1611، وسعيه لتعزيز السلطة الملكية وترسيخ فكرة الحق الإلهي للحكم، كما شهد عهده توترات دينية وسياسية مثل مؤامرة البارود عام 1605، توفي عام 1625 في قصر ثيوبالدز. للمزيد ينظر: عدنان محمد حسن، جيمس الأول ودوره السياسي في إنكلترا حتى عام 1625، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2021 ؛ باسم كسار كظم، الأوضاع

كل من إنكلترا واسكتلندا، بعد أن سارع إلى إنهاء الحرب مع إسبانيا عام 1604، الأمر الذي أتاح له مرحلة وجيزة من السلام إلا أن علاقته بالبرلمان شكلت التحدي الأبرز أمامه، إذ تمسك النواب بحقوق أوسع في مناقشة السياسة العامة والمشاركة في صنع القرار، في حين ظل الملك يرى نفسه صاحب السلطة العليا، وكان اعتماد التاج المالي على موافقة البرلمان في فرض الضرائب سبباً رئيساً في احتدام الخلاف، لاسيما بعد أن أنهكت الحرب الطويلة مع إسبانيا خزينة الدولة[1].

وقد دار محور الصراع بين الملكية والبرلمان في عهد جيمس الأول حول محاولات النواب تعزيز سلطتهم التشريعية وإحياء حقوق دستورية قديمة تعود إلى العصور الوسطى، في وقت تمسك فيه آل ستيوارت بمبدأ الحق الإلهي للملوك، الذي منحهم - بحسب تصورهم - سلطة مطلقة لا تخضع للمساءلة، فكان الملك يعد نفسه ممثلاً للإرادة الإلهية على الأرض يمارس سلطاته دون الرجوع إلى البرلمان[2].

أما على الصعيد المالي، فقد دخل جيمس في نزاع مباشر مع البرلمان عندما حاول فرض ضرائب جديدة دون الحصول على موافقته، متجاوزاً بذلك الأعراف الدستورية، وحين واجه انتقادات حادة، لجأ إلى تأجيل جلساته ثم إلى حله[3]، وفي عام 1605 وافق البرلمان على تقديم إعانات مالية محدودة للملك، لكنها لم تكن كافية لسد حاجات الدولة، ففرض رسوماً جمركية دون تفويض برلماني، في سابقة لم تحدث منذ عهد الملك ريتشارد الثاني (Richard II)[4] (1377-1399)، وقد طعنت شرعية ذلك الإجراء عام 1606 من قبل التاجر جون بيتس، إلا أن محكمة الخزانة أيدت موقف الملك، مما زاد التوتر بين الطرفين، لاسيما بعد رفض البرلمان مشروع الملك لتوحيد التجارة بين إنكلترا واسكتلندا[5].

واستمر التدهور في العلاقة حين رفض البرلمان تمويل نفقات القصر، فابتدع جيمس رسوماً جديدة على التجار دون استشارته، وسعى إلى إضفاء الصبغة القانونية عليها من خلال المحاكم عام 1608، أدى ذلك إلى انتقاص سلطة البرلمان التشريعية، وتضاعفت ديون الدولة رغم محاولة وزيره روبرت سيسل (Robert Cecil)[6]، طرح ما عرف بـ«العقد

السياسية والدينية في إنكلترا اثناء عهد الملك جيمس الأول 1603-1625م، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد (2)، العدد (65)، 2022، ص428.

(1) Megan Mondi, The Speeches and Self-Fashioning of King James VI and I to the English Parliament, 1604-1624, p. 147 ; William Brown Patterson, King James VI and I, University Press, Cambridge, 1997, P. 35.

(2) زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث، د. ن، القاهرة، 1998، ص217.

(3) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا، د. ن، القاهرة، 2000، ص70.

(4) ريتشارد الثاني (Richard II): ولد عام 1367 المعروف أيضًا باسم ريتشارد بوردو، كان ملك إنجلترا من عام 1377 حتى خلعه عام 1399، كان ابن إدوارد، أمير ويلز (الذي عُرف لاحقًا بالأمير الأسود)، وجوان، كونتيسة كينت، توفي والد ريتشارد عام 1376، تاركًا ريتشارد وريثًا واضحًا لجده الملك إدوارد الثالث؛ وبعد وفاته، تولى ريتشارد العرش وهو في العاشرة من عمره. توفي عام 1400. للمزيد ينظر:
Derek Williams, Williams Family History, lulu, 2008, p. 214.

(5) Megan Mondi, Op. Cit., p. 149.

(6) روبرت سيسل (Robert Cecil): ولد عام 1563، من أبرز رجال الدولة في إنجلترا خلال أواخر عهد

العظيم» عام 1610، الذي كان يقضي بالتنازل عن بعض الحقوق الإقطاعية مقابل إعانة مالية سنوية ثابتة، غير أن المشروع فشل بسبب الانقسامات السياسية، فانتهى الأمر بحل البرلمان في نهاية العام ذاته، ثم ألغاه جيمس نهائياً عام 1611[1].

ولمواجهة أزمته المالية، لجأ جيمس إلى بيع الألقاب والأملاك مقابل المال عام 1611، فاستحدث لقب «البارونيت» لقاء مبالغ مالية محددة، وبلغت أثمان الألقاب الأرستقراطية الأخرى مبالغ طائلة، وبعد وفاة وزيره المقرب سيسل عام 1612، بدأ الملك يتولى إدارة الشؤون بنفسه، الأمر الذي فاقم الأوضاع المالية وأدى إلى استدعاء برلمان جديد عام 1614، عرف لاحقاً ب البرلمان المضاف، غير أنه لم يصدر تشريعات أو ضرائب جديدة، فقام جيمس بحله مرة أخرى[2].

وبعد ذلك حكم البلاد بلا برلمان لسبع سنوات، محاولاً معالجة أزماته الاقتصادية عبر مشروع زواج سياسي بين ابنه الأمير شارل الأول (Charles I)[3] وأميرة إسبانية من أجل إقامة تحالف مع مدريد، إلا أن ذلك التوجه الكاثوليكي أثار سخط الشعب البروتستانتي، وزاد من تدهور مكانته الشعبية تنفيذ حكم الإعدام في السير والتر راليه (Walter Raleigh)[4] عام 1618، وفشل جهوده لإصلاح الكنيسة في

إليزابيث الأولى وبداية حكم جيمس الأول، شغل منصب السكرتير الأول للدولة، وكان من أهم مستشاري الملك، إذ لعب دورًا رئيسيًا في إدارة السياسة الخارجية والداخلية، تميّز بمهاراته الدبلوماسية، وكان له دور مهم في تثبيت انتقال الحكم إلى جيمس الأول بسلاسة، كما ساهم في كشف مؤامرة البارود، يُعد من الشخصيات التي أسهمت في ترسيخ الاستقرار السياسي في إنجلترا في مرحلة حساسة من تاريخها. توفي عام 1612. للمزيد ينظر:

Cyril Ransome, An Advanced History of England from the Earliest Times to the Present Day, Macmillan and Company, 1895, P. 472.

(1) Pauline Croft, King James, Macmillan International Higher Education, London, 2002, P. 75-76.

(2) Pauline Croft, Op. Cit., P. 81.

(3) تشارلز الأول (Charles I): وُلِد عام 1600، في دنفرملين ونشأ في بيئة ملكية اتسمت بتعزيز فكرة الحق الإلهي للملوك، مما أثر في أسلوب حكمه القائم على السلطة المطلقة، وهو من أبرز ملوك بريطانيا في القرن السابع عشر، إذ تولّى الحكم عام 1625 خلفاً لوالده الملك جيمس الأول، اتسم عهده بصراعات سياسية حادة مع البرلمان، لاسيما بسبب فرضه الضرائب دون موافقته ومحاولته الحكم منفرداً لمدة أحد عشر عاماً (1629-1640)، كما شهدت إنجلترا في عهده توترات دينية بين البروتستانت والبيوريتان من جهة، والاتجاهات القريبة من الكاثوليكية التي دعمها الملك من جهة أخرى، مما زاد من حدة المعارضة ضده، تطورت تلك الخلافات إلى صراع مسلح عُرف بـ الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1651)، إذ انقسمت البلاد بين أنصار الملك (الملكيين) وأنصار البرلمان. انتهى الصراع بهزيمة قواته، واعتقاله ثم محاكمته بتهمة الخيانة العظمى في سابقة تاريخية، وفي عام 1649 أُعدم تشارلز الأول. للمزيد ينظر:

Chris Cook, John Wrou, English Historical Facts, 1603-1688, Palgrave Macmillan UK, 1980, p. 1.

(4) والتر راليه (Walter Raleigh): احد الشخصيات المهمة في بلاط الملكة اليزابيث، وبعد وفاة الملكة أتهم بمؤامرة ضد الملك جيمس الأول وحكم بالإعدام لكن الملك اكتفى بزجه في سجن البرج في عام 1603 وبعد مرور ثلاث عشرة سنة على وجوده في السجن، ارسل راليه الى الملك يعلمه بوجود كنز من الذهب في منجم في غويانا (Gouiana)، وكان ذلك في عام 1617 والملك جيمس في امس الحاجة للأموال فاطلق سراحه، ووضع راليه على رأس ثلاث عشرة سفينة وامره بأن لا يقاتل الاسبان الذين كانوا يدعون ملكيتهم على تلك البلاد، ولكنه عاد بعد ان فشل في الحصول على الذهب

اسكتلندا بسبب المقاومة الشعبية الواسعة[1].

ومثل فشل العقد العظيم ووفاة سيسل عام 1612 نقطة تحول حاسمة في عهده، إذ افتقر الملك إلى مستشار سياسي متمرس فوقع تحت نفوذ المقربين منه مثل روبرت كاري، ثم خلفه جورج فيليرز (George Villiers)[2]، دوق بكنغهام الأول، الذي احتكر النفوذ داخل البلاط وازداد كره الشعب له[3]، وتكرر النمط ذاته في ما شقي البرلمان المضروب لعام 1614 ، الذي لم يدم سوى تسعة أسابيع قبل أن يحله الملك بسبب رفضه منحه الأموال المطلوبة[4]، وخلال تلك المدة، استعان جيمس بمسؤولين أمثال ليونيل كرانفيلد (Lionel Cranfield)[5] لإدارة الموارد المالية، ولجأ إلى بيع المناصب والكرامات كوسيلة بديلة للتمويل[6].

وقد عانت خزينة الدولة في عهد جيمس الأول من عجز مالي واضح، إذ بلغت واردات التاج السنوية نحو أربعمائة ألف باوند تقريبًا، في حين تجاوزت النفقات السنوية هذا المبلغ نتيجة ارتفاع تكاليف البلاط الملكي والهبات والنفقات الإدارية، فضلاً عن الديون المتراكمة منذ أواخر عهد الملكة إليزابيث الأولى، الأمر الذي دفع الملك إلى البحث عن موارد مالية استثنائية لسد العجز المتزايد في الخزينة[7].

وقد أدت تلك الممارسات إلى تفجر سخط واسع داخل البرلمان، فأصدر الأعضاء احتجاجاً أعلنوا فيه أن امتيازات البرلمان وحقوقه ليست منحة ملكية بل ميراث راسخ للشعب الإنكليزي، وأن من واجب المجلس النظر في الشؤون السياسية والدينية والدفاع عن البلاد[8] غير أن الملك تجاهل تلك المطالب واستمر في تعطيل البرلمان، حتى أنه لم يدع لانعقاده طوال المدة الممتدة من عام 1614

وبعد ان احرق احدى المستعمرات الاسبانية، فأمر الملك بإعدامه في 1618. للمزيد ينظر:

Cordery Bertha Meriton, The Struggle Against Absolute Monarchy 1603- 1688, Toronto, Adam Meller and co., 1877, P.p.7-8.

(1) باسم كسار كظم، المصدر السابق، ص432.

(2) جورج فيليرز (George Villiers): ولد عام 1592، وهو ابن السير جورج فيليرز، عاد الى لندن عام 1614م وعمل في قصر الملك جيمس الاول ثم اصبح من المفضلين لديه، ولذلك حصل على الالقاب بشكل سريع ففي عام 1617م اصبح ايرل، وفي عام 1618م اصبح مركيز، وبعد خمس سنوات أصبح دوقًا، ثم اصبح مستشار الملك وبدأ له نفوذ واسع في السياسة الداخلية والخارجية وكان غير مرغوب فيه من قبل اعضاء البرلمان والشعب، ثم عمل مع الملك شارل ابن الملك جيمس الأول، وفي عام 1626م اراد البرلمان عزله الا ان الملك شارل رفض ذلك واستمر في عمله كمستشار الملك الى ان اغتيل من قبل جون فلتون عام 1626م. للمزيد ينظر:

Sidney Lee, Dictionary of national biography: index and epitome. Macmillan Company, London, 1903, p.1345.

(3) Pauline Croft, Op. Cit., P.p. 88-97.

(4) Megan Mondi, Op. Cit., p. 153.

(5) ليونيل كرانفيلد (Lionel Cranfield): ولد عام 1575، كان تاجرًا في لندن، ودخل الخدمة الملكية في عام 1605م، في عام 1613 حصل على لقب فارس، ثم أصبح أمين صندوق اللورد في عام 1621م ، وفي عام 1622م اصبح إيرل ميدلسكس الأول، توفي عام 1645. للمزيد ينظر:

Sidney Lee, Op. Cit., p. 293.

(6) Pauline Croft, Op. Cit., P. 117.

(7) Ibid, p. 76.

(8) عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوروبي الحديث من عصر النهضة الى اواخر القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1995م، ص198.

إلى عام 1621[1]، كما أثارت مشروعات زواج ولي العهد من أميرات كاثوليكيات استياء عاماً عزز موقف النواب المطالبين بصون حقوق الأمة[2].

دعا جيمس في عام 1621 إلى انعقاد البرلمان مجدداً، فوافق مجلس العموم (House of Representatives)[3] على تقديم إعانة رمزية دلالة على الولاء، ثم تحولت المناقشات إلى مسائل تمس شخص الملك ومحيطه السياسي، وتعرض دوق بكنغهام لهجوم لاذع بسبب ترتيبات زواج الأمير من الإنفانتا الإسبانية، كما وجهت اتهامات بالفساد إلى المستشار فرانسيس بيكون فحكم عليه مجلس اللوردات بالعزل، ولم يعارض الملك ذلك الحكم ظنا منه أنه سيهدئ المعارضة، ثم أصدر لاحقا عفوا عن بيكون[4].

أعلن جيمس الأول في تلك المدة، موقفه العدائي تجاه البرلمان بصراحة غير مسبوقة، حين صرح بأن حقوق النواب ليست ثابتة بل تمنح وفق إرادة الملك، وأن القضايا العامة لا تدخل في اختصاصهم أثار ذلك التصريح موجة غضب عارمة، فكتب النواب بياناً أكدوا فيه أنهم ورثوا تلك الحقوق عن الشعب وأن من واجبهم مناقشة جميع المسائل الوطنية، عندها مزق جيمس البيان بنفسه، وأصدر قراراً بحل البرلمان عام 1621[5].

باستمرار التصعيد، وجه جيمس تهديداً صريحاً إلى النواب بعدم التدخل في شؤون الحكم، متوعداً بالعقوبات لمن يخالف أوامره، وقد رد البرلمان في 18 كانون الأول 1621 بوثيقة رسمية أكد فيها أن حرية الرأي والمناقشة من الحقوق التاريخية الأصيلة التي لا يجوز المساس بها، أثار ذلك استياء الملك مجدداً، فمزق محاضر الجلسات بيده[6]، ثم حل البرلمان الرابع في 12 شباط 1624، ولم يسمح بتشكيل أي برلمان جديد حتى وفاته عام 1625[7].

اما على الصعيد الاقتصادي، شهدت إنكلترا في عهد جيمس الأول توسعًا ملحوظًا في النشاط التجاري، ولاسيما تجارة الصوف والأقمشة، التي شكلت موردًا مهمًا للاقتصاد الإنكليزي، كما شهدت تلك المرحلة توسع الشركات التجارية الاحتكارية، مثل شركة الهند الشرقية، الأمر الذي ساعد على تنشيط حركة التجارة الخارجية، إلا أن ارتفاع النفقات الملكية والاعتماد المتزايد على الضرائب والرسوم الاستثنائية أدى إلى إثقال كاهل التجار وأصحاب الحرف[8].

كما أسهمت المستعمرات الإنكليزية والنشاط التجاري الخارجي في توفير موارد مالية إضافية للخزينة الملكية، ولاسيما بعد تنامي النشاط

(1) Pauline Croft, Op. Cit., P. 111.

(2) جيفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المرزوقي، عمان، 2006، ص269.

(3) مجلس العموم (House of Representatives): وهو المجلس الثاني من مجلسي البرلمان البريطاني، ويتكون من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر ويمثلون عموم الشعب البريطاني، كما أن الحكومة أو الوزارة تنبثق عنه لا عن مجلس اللوردات، وكانت مدة ولايته اربع سنوات، ولكنها أصبحت خمس سنوات= =بعد عام 1911. للمزيد ينظر: حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص41.

(4) Pauline Croft, Op. Cit., P. 117.

(5) زينب عصمت راشد، المصدر السابق، ص219.

(6) UK Parliament, Parliamentary Archives HC/CL/JO/1/11, Manuscript Journal of the House of Commons ['The Torn Journal'], 26 Nov 1621 - 18 Dec 1621.

(7) ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان البريطاني 1911-1949، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص19.

(8) Pauline Croft, Op. Cit., P. 80.

البحري والتجاري في أميركا الشمالية والمناطق الآسيوية، فضلاً عن الأرباح المتحققة من الشركات التجارية التي حصلت على امتيازات ملكية، إلا أن تلك الموارد لم تكن كافية لتغطية النفقات المتزايدة للدولة[1].

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد شارل الأول:

تطلع المجتمع الإنكليزي في مطلع عهد الملك شارل الأول إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وتخفيف الأعباء الضريبية التي أثقلت كاهل السكان خلال الأعوام السابقة، غير أن السياسات التي اتبعها الملك سرعان ما خيبت تلك الآمال، إذ اتسمت سياسته الخارجية بالتخبط وعدم القدرة على تحقيق إنجازات عسكرية تعزز مكانة التاج وتدعم سلطته في الداخل، وقد شجعه مستشاره الدوق بكنغهام على خوض مغامرات عسكرية ضد إسبانيا عام 1625 ثم ضد فرنسا عام 1627، أملاً في تحقيق انتصارات تعزز مكانة الملك وتمكنه من تثبيت حكمه المطلق وإضعاف دور البرلمان غير أن تلك الحملات انتهت بالفشل وألحقت بالخزينة الملكية أعباء مالية جسيمة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية للدولة[2]، واشارت التقديرات إلى أن ثروة التاج في منتصف ثلاثينيات القرن السابع عشر لم تكن تتجاوز نحو ستمائة ألف باوند، في حين كانت النفقات التي طالب بها الملك تصل إلى ما يقرب من مليون ومائتي ألف باوند، وهو ما عكس حجم العجز المالي المتزايد في خزينة الدولة[3].

وأمام تفاقم ذلك العجز المالي، لجأ الملك شارل الأول إلى البرلمان طلبا للمساعدة المالية، غير أن البرلمان أبدى ترددا في تلبية مطالبه بسبب تزايد الشكوك تجاه سياساته، الأمر الذي دفع الملك إلى حله، وقد شهد عهده حل ثلاثة برلمانات من أصل أربعة انعقدت في تلك المرحلة، كما دخلت البلاد مرحلة حكم فردي استمرت بين عامي 1629 و 1640، عُرفت بمرحلة الحكم الشخصي للملك، وخلال تلك السنوات اتسمت الإدارة الملكية بطابع استبدادي واضح، إذ صدرت تشريعات وإجراءات مالية متعددة فرضت أعباء كبيرة على مختلف فئات المجتمع، لاسيما الطبقة الوسطى من التجار والحرفيين وأصحاب السفن، ومن أبرز تلك الإجراءات فرض القروض الإجبارية على المواطنين، إذ أجبر كثير من التجار والصناع على تقديم أموال للتاج، ومن يرفض ذلك كان يتعرض للسجن أو المحاكمة[4].

ولتنفيذ تلك السياسة اعتمد الملك على عدد من المؤسسات القضائية الاستثنائية، وفي مقدمتها محكمة قاعة النجم، التي كانت تستخدم لمحاسبة النبلاء وكبار الشخصيات الذين يصعب إخضاعهم للمحاكم العادية، وقد وظفها شارل الأول أداة لقمع المعارضين السياسيين وأصحاب الآراء الحرة، لاسيما من أتباع التيار البيوريتاني، وعُدَّ ما عُرف بقضية الفرسان الخمسة (Five Knights' Case)[5]

(1) Larned, J.N., A History of England, Houghton Mifflin and Co., New York, 1900, p. 365.

(2) George Macaulay Trevelyan, History of England, Longmans Green Co. Ltd, London, 1945, P. 389.

(3) Charles Firth, Oliver Cromwell and the rule of the puritans in England, G.P. Putnam's sons, London, 1900, p. 20.

(4) علي جبر حسن، الصراع بين الملك والبرلمان في انكلترا 1603-1689م دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2013م، ص131.

(5) قضية الفرسان الخمسة (Five Knights' Case): من أبرز القضايا الدستورية في عهد تشارلز الأول، إذ

مثالاً بارزا على ذلك، إذ رفض هؤلاء دفع القروض الإجبارية المفروضة عليهم فاعتقلوا وسجنوا دون محاكمة عادية، وكان من المفترض الإفراج عنهم وفق المبدأ القانوني المعروف بـ هابيس كوربس (Habeas Corpus)[1]، الذي يضمن عرض المعتقل على القضاء، إلا أن تدخل الملك المباشر حال دون تطبيق ذلك المبدأ، مما أثار موجة واسعة من السخط الشعبي وزاد من حدة المعارضة للسلطة الملكية[2].

ولم يقتصر اعتماد الملك على محكمة قاعة النجم فحسب، بل استعان أيضا بالمحكمة العليا التابعة للكنيسة (High Commission)، والتي كانت تصدر أحكاما قاسية بحق المعارضين السياسة التاج الدينية والسياسية، لاسيما أولئك الذين عارضوا سياسات رئيس الأساقفة وليم لود كما اعتمدت السلطة الملكية على مجالس قضائية إقليمية مثل مجلس ويلز ومجلس الشمال، الأمر الذي عزز من الطابع الاستثنائي للنظام القضائي خلال تلك المرحلة[3].

سعى الملك شارل الأول في سياق محاولاته لزيادة الموارد المالية، منذ السنة الأولى لحكمه إلى الحصول على موافقة البرلمان لفرض الرسوم الجمركية المعروفة بـ «الطن والباوند»، وهي رسوم تفرض على السلع المستوردة والمصدرة، وقد طلب الملك أن تمنح له تلك الرسوم مدى الحياة، كما جرت العادة مع الملوك السابقين[4]، إلا أن البرلمان الذي فقد الثقة بسياساته قرر منحها له لمدة عام واحد فقط وعندما حاولت الحكومة الاستمرار في تحصيل تلك الرسوم دون موافقة البرلمان، رفض كثير من التجار دفعها، فقامت السلطات بمصادرة بضائعهم، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر بين البرلمان والملك، وقد اعتبر شارل الأول تدخل البرلمان في ذلك الشأن تحديا مباشرا لسلطته، لأن المسؤولين الذين نفذوا تلك الإجراءات كانوا يعملون بأوامره[5].

ومن الإجراءات المالية الأخرى التي أثارت جدلاً واسعا ما عرف بالقرض الإجباري (Forced Loan)، إذ لجأ الملك إلى فرضه عندما احتاج إلى تمويل التزاماته الخارجية، لاسيما بعد أن تعهد بمساندة الدنمارك في حال تعرضها لهجوم من القوى الكاثوليكية، وعندما تعرضت الدنمارك

اعتُقل خمسة من النبلاء عام 1627 لرفضهم دفع «قرض إجباري» فرضه الملك دون موافقة البرلمان، رفع المعتقلون دعوى أمام القضاء مطالبين بالإفراج عنهم، مستندين إلى حقهم في عدم السجن دون سبب قانوني واضح، لكن المحكمة دعمت موقف الملك ورفضت إطلاق سراحهم، وقد أثارت تلك القضية جدلًا واسعًا وأسهمت في صدور ملتمس الحقوق 1628، الذي أكد على حماية الحريات الفردية من تعسف السلطة الملكية. للمزيد ينظر:

Nicholas Phillip, Political Discourse in Early Modern Britain, P. 107.

(1) هابيس كوربس (Habeas Corpus): مبدأً قانونيًا أساسيًا في النظام الإنجليزي، يهدف إلى حماية الأفراد من الاعتقال التعسفي، إذ يضمن حق أي شخص محتجز في المثول أمام المحكمة لبيان سبب احتجازه، وقد شكّل ذلك المبدأ حجر أساس في تطور الحريات الفردية، وبرز دوره بوضوح خلال عهد تشارلز الأول، لاسيما في قضايا مثل قضية الفرسان الخمسة. للمزيد ينظر:

Paul Finkelman, The Encyclopedia of American Civil Liberties: A - F, Index, Routledge, United States, 2006, P. 727.

(2) Tout, T.F., An Advanced History of Great Britain, Book III, Longmans Green and Co., New York, 1928, p. 437.

(3) ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث 1848-1453، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996، ص153.

(4) Larned, J.N., Op. Cit., P. 378.

(5) Tout, T.F., Op. Cit., p. 439.

لهجوم عام 1626 لم يتمكن الملك من الوفاء بوعده بسبب نقص الموارد المالية، فشدد من سياسة جمع الأموال عبر القروض الإجبارية، وقد استند محامو الملك إلى سوابق قانونية قديمة تعود إلى عهد الملك ريتشارد الثالث لتبرير ذلك الإجراء، إلا أن عددا من الشخصيات السياسية البارزة، ومنهم جون إليوت (John Eliot)[1] عضو مجلس العموم، رفضوا دفع تلك القروض، فتعرضوا للاعتقال والسجن[2].

كما أصدر الملك عام 1635 قرارا بفرض ما عُرف برسوم السفن (Ship Money)[3] على جميع أنحاء البلاد، رغم أن تلك الرسوم كانت تفرض تقليديا على المدن الساحلية فقط لتمويل تجهيز الأسطول البحري، وقد برر بعض القضاة ذلك القرار باعتباره إجراءً إداريا لا يحتاج إلى موافقة البرلمان، إلا أن تطبيقه على مناطق الداخل أثار استياء واسعا بين السكان، وعُدَّ مثالاً واضحًا على تجاوز السلطة الملكية للقيود الدستورية[4].

وعلى الصعيد الاقتصادي العام، شهدت إنكلترا خلال تلك المرحلة تدهورا ملحوظا في الأوضاع المعيشية، فقد أدت سياسة التسييج (Enclosures)[5]، التي تمثلت في تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعي للأغنام، إلى طرد أعداد كبيرة من الفلاحين من أراضيهم، الأمر الذي ساهم في زيادة الهجرة نحو المدن وتفاقم مشكلة البطالة، كما أدى ذلك التحول إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات الأجور، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية، وقد شهدت مدينة لندن نموا سكانيا سريعا خلال تلك المرحلة، إذ ارتفع عدد سكانها في غضون عقد واحد من نحو 150 ألف نسمة إلى ما يقرب من 225 ألف نسمة، وهو ما زاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على المدينة[6].

(1) جون إليوت (John Eliot): وُلد عام 1592، وكان مفكرًا وسياسيًا إنجليزيًا بارزًا وزعيمًا للمعارضة في البرلمان خلال عهد تشارلز الأول، عُرف بدفاعه عن حقوق البرلمان ومعارضته لسياسات الحكم المطلق، كما ألّف كتابًا بعنوان Apology for Socrates خلال مدة سجنه، توفي عام 1632 أثناء احتجازه في برج لندن، بعد أن أصبح رمزًا للنضال من أجل الحريات الدستورية. للمزيد ينظر: طالب محيبس حسن الوائلي، البرلمان الانكليزي الحديث صراع من اجل السلطة 1457-1833، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (5)، 2011، ص 26.

(2) Tout, T.F., Op. Cit., p. 437.

(3) رسوم السفن: ضريبة تفرض على المدن الساحلية ايام الحرب بحجة كثرة القراصنة، لتعويض تكاليف الحرب عن ذلك الجزء من الساحل، فيُطلب من كل مدينة منها امداد الحكومة بسفينة، لكن الملك شارل تحايل فطلب استبدال السفن بقيمتها المالية، وان تشترك في ذلك المدن الداخلية والساحلية على حدٍ سواء، ولّما امتنع البعض عن دفع تلك المبالغ استناداً للعهد الاعظم وملتمس الحقوق قُدموا للمحاكمة والسجن مما اثار النفوس ضد الملك، وكانت جميع تلك الاجراءات بدون استشارة البرلمان. للمزيد ينظر: شوقي الجمل وعبدالله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص72.

(4) Edward p. Cheyney, A Short History of England, Ginn and co., London, 1919, P. 426.

(5) سياسة التسييج: هي عملية تحويل الأراضي الزراعية المشتركة في إنجلترا إلى ملكيات خاصة مُسيَّجة، لاسيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أدّت تلك السياسة إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الكفاءة، لكنها تسببت أيضًا في تهجير الفلاحين وفقدانهم مصادر رزقهم، مما أسهم في ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية. للمزيد ينظر:
J. L. Hammond and Barbara Hammond, The Village Labourer 1760–1832, Longmans, London, 1911, P.p.1-5.

(6) علي جبر حسن، المصدر السابق، ص133.

الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الملكية المطلقة 1603-1642 أن الأزمة المالية كانت من العوامل الأساسية التي ساهمت في زعزعة الاستقرار السياسي في إنكلترا، فقد ورث جيمس الأول خزانة مثقلة بالديون، ولم يتمكن من إقامة نظام مالي مستقر بسبب ارتفاع النفقات وضعف الإيرادات التقليدية، كما أن محاولاته للحصول على موارد إضافية اصطدمت بمعارضة البرلمان، الذي كان يرى أن فرض الضرائب لا يتم إلا بموافقته.

وفي عهد شارل الأول بلغت الأزمة ذروتها، إذ أدى إصراره على الحكم من دون برلمان إلى اعتماده على وسائل مالية استثنائية أثارت غضب فئات واسعة من المجتمع، فقد عُدت ضريبة السفن، وبيع الاحتكارات، واستغلال الحقوق الإقطاعية القديمة، أمثلة واضحة على محاولة الملك تجاوز القيود البرلمانية، وبدلًا من أن تؤدي هذه السياسات إلى حل الأزمة، فإنها زادت من حدة الخلاف بين الملك والبرلمان، وحولت المسألة المالية إلى صراع على السلطة والشرعية.

المصادر:

أولاً: الوثائق

1. UK Parliament, Parliamentary Archives HC/CL/JO/1/11, Manuscript Journal of the House of Commons ['The Torn Journal'], 26 Nov 1621 - 18 Dec 1621.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان البريطاني 1911-1949، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007.

2. عدنان محمد حسن، جيمس الأول ودوره السياسي في إنكلترا حتى عام 1625، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2021.

3. علي جبر حسن، الصراع بين الملك والبرلمان في إنكلترا 1603-1689م: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2013م.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

1. جيفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المرزوقي، عمان، 2006.

2. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، 1986.

3. زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث، د.م، القاهرة، 1998.

4. شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا، د.م، القاهرة، 2000.

5. عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى

أواخر القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1995م.

6. ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث 1848–1453، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996.

رابعاً: الكتب الأجنبية

1. Charles Firth, Oliver Cromwell and the Rule of the Puritans in England, G.P. Putnam's Sons, London, 1900.

2. Chris Cook and John Wrou, English Historical Facts, 1603-1688, Palgrave Macmillan UK, 1980.

3. Cordery Bertha Meriton, The Struggle Against Absolute Monarchy 1603-1688, Toronto, Adam Meller and Co., 1877.

4. Cyril Ransome, An Advanced History of England from the Earliest Times to the Present Day, Macmillan and Company, 1895.

5. Derek Williams, Williams Family History, Lulu, 2008.

6. Edward P. Cheyney, A Short History of England, Ginn and Co., London, 1919.

7. George Macaulay Trevelyan, History of England, Longmans Green Co. Ltd, London, 1945.

8. J. L. Hammond and Barbara Hammond, The Village Labourer 1760–1832, Longmans, London, 1911.

9. Larned, J.N., A History of England, Houghton Mifflin and Co., New York, 1900.

10. Nicholas Phillip, Political Discourse in Early Modern Britain.

11. Paul Finkelman, The Encyclopedia of American Civil Liberties: A-F Index, Routledge, United States, 2006.

12. Pauline Croft, King James, Macmillan International Higher Education, London, 2002.

13. Sidney Lee, Dictionary of National Biography: Index and Epitome, Macmillan Company, London, 1903.

14. Tout, T.F., An Advanced History of Great Britain, Book III, Longmans Green and Co., New York, 1928.

15. William Brown Patterson, King James VI and I, University Press, Cambridge, 1997.

خامساً: البحوث والدوريات

– البحوث العربية:

1. باسم كسار كظم، الأوضاع السياسية والدينية في إنكلترا أثناء عهد الملك جيمس الأول 1625–1603م، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (65)، 2022.

2. طالب محيبس حسن الوائلي، البرلمان الإنكليزي الحديث صراع من أجل السلطة 1833–1457، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (5)، 2011.

– البحوث والدراسات الأجنبية

1. Megan Mondi, The Speeches and Self-Fashioning of King James VI and I to the English Parliament, 1604-1624.